جنسيته الاصلية، وقبوله باختصاص السلطات المصرية القضائية والادارية؛ وعليه ان يرفق مع هذا الاقرار شهادة من سلطات الدولة التي غادرها بالموافقة على اكتسابه الجنسية العثمانية، وعدم تمسّكها بحق حمايته، أو رعاية مصالحه.

البند الخامس: ستظل الاراضي موضع الامتياز خاضعة للقوانين واللوائح المصرية المعمول بها في القطر وللسلطات المصرية، فيما عدا ما يقع من اختصاص السلطات الدينية، بنفس الشروط التي تخضع لها الملل من غير المسلمين في مصر، مع وجوب اعتراف السلطات المصرية بتلك السلطات الدينية.

البند السادس: تعفى الاراضي موضع الامتياز، باعتبارها غير مزروعة، مطلقاً، من أية ضريبة لمدة خمس سنوات؛ وبعد ذلك تدفع ايجاراً يحل محل الضرائب والرسوم عن الارض أو المستعمرين، ويعادل هذا المبلغ واحد على عشرين من صافي عائد المستعمرة.

البند السابع: يصرح للشركة بانشاء الموانىء في الارض الممنوحة، ومدّ خطوط المواصلات، كالطرق والسكك الحديد وخطوط البرق والهاتف، ويصرّح لها بالمشروعات الاخرى كافة ذات المصلحة العامة.

البند الثامن: للشركة الحق في تحصيل رسوم الموانىء والمنائر؛ الاّ من البواخر التابعة للحكومة المصرية، اذ تكون معفيّة من تحصيل تلك الرسوم.

البند التاسع: على الشركة ان تعد الدفاتر المدوّنة فيها حساباتها كلها، حتى تستطيع الحكومة المصرية مراقبة الدخل. وكل خلاف على تقدير الايرادات يكون من اختصاص لجنة خاصة، مكوّنة من ثلاثة أعضاء، احدهم يمثّل الحكومة المصرية، والآخر الشركة، ويرأسها مندوب يعيّن من جانب الحكومة البريطانية.

البند العاشر: تحرص الحكومة، بقدر ما تستطيع، على تعيين القضاة والموظفين، وفقاً لرغبات المستعمرين ومصالحهم.

البند الحادي عشر: لا تمنح الحكومة المصرية أي امتياز على الاراضي المتنازل عنها.

البند الثاني عشر: للشركة الحق في تجديد الامتياز لمدة ٩٩ سنة أخرى، بعد انتهاء مدته؛ وعليها ان تدفع المستحقات المقررة على أساس واحد على عشرين من ايرادات الخمس عشرة سنة الاخيرة.

البند الثالث عشر: تتعهّد الحكومة المصرية الامتناع عن أي امتياز لمدة خمس سنوات عن الجزء المتبقى لشبه الجزيرة (سيناء) وغير الواقع في حدود التعاقد الحالي؛ ويجوز للشركة الحصول على امتياز بقية شبه الجزيرة على أساس الاتفاقية الحالية.

البند الرابع عشر: تكون مسألة توفير مياه النيل لشبه الجزيرة موضع اتفاق خاص من جانب الجهات المتعاقدة(٣٩).

موقف الحكومة المصرية

بدأت الحكومة المصرية تشعر بالقلق منذ ان وصل مندوب هرتسل القاهرة. ولم تكن الحكومة قادرة على التصرّف بمفـردها؛ اذ لا بد من التشاور مع المعتمد البريطاني في مصر، اللورد كرومر،